Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الشـرعي
في النقد الأدبي العربيّ

لعـلَّ بالإمكـان التعامـل مع « الشـرعي » على أنه الأمـر الذي تقبـل بـه المجمـوعة أو الفـرد ، بناءً على منـطق معين ترتضيـه تلك المجموعـة أو ذلك الفرد . إن الوصول إلى تحقق « الشرعي » يعني ، في هذا المجال ، ضـرورة القبـول وحتمية التـوافق مع ذلـك المنطق ؛ وإلاّ تحـوَّل المـوضـوع من كـونـه « شرعياً » إلى كـونه « قهـراً » . والشرعي ، وإنْ كـان في وجوده العملي يعني « سلطة » ، فـإن مصادر هـذه السلطة تأتي ، في أحيـانٍ كثيرة ، من اتجـاهات مختلفة . قد يكون للفوقي ، على سبيل المثال ، حظ في فرض الشرعي ، لما في الفوقي من قدرات تؤهله لفرض سلطة تكون بحد ذاتها حافزاً لقبـول الناس لها ، ولتبنيهم منطقاً يدافع عنها .

من هذا المنظار يمكن فهم تشريع ما هو ديني أو غيبي، بصورة عامـة. إن المسافة « الفوقية » التي تفصل بين الناس ومصدر التشريع ، ههنا ، تسمـح ، وبشهادة التاريخ الحضاري للإنسانية ، بقبول تشريع الـديني أو الغيبي . ولعلّ في كلمة العامـة في تبريـر ما يعجـزون عن فهمه في التشـريع الـديني بـ « الله أعلم » أفضل دليل على هذا القبول . إن هالة الفوقية ، يُضاف إليها عجـز من يُمارَسُ عليه التشريع عن فهم كل الخلفيات المحيطة بهذا التشريع وقبوله بهذا العجز ، هما من أهم عناصر استمرار التشريـع . وهذا قـد يفيد أنّ « التشـريع الفوقي المصدر » قد قام على نوعية مؤسساتية قوامها القبـول بسلطته ، وتبـرير هذا القبول بمنطق ما . أمّـا في حالـة سقوط عنصـري هذه المؤسسـة (القبول